وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء - كلية الادارة والاقتصاد
المؤتمر العلمي السادس عشر 2023

ممكنـــــات تعظيـــــم منافـــــع استغلال النفـــــط الخـــــام

دراسة تحليلية لواقع قطاع النفط في العراق

The Possibility of maximizing the benefits of the exploitation of crude oil

An analytical study of the reality of the oil sector in Iraq

أ.م.د. إيهاب عباس محمد **Asst. Prof. Dr .Ihab Abbas Mohammed** Ihabab_basmohammad@uomisan.edu.iq كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة ميسان	**أ.م.د. عمار محمود حميد** **Asst. Prof. Dr.Ammar Mahmood Hameed** ammar.m@uokerbala.edu.iq كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

الملخص

يهتم البحث بتوضـيح واقع قطاع النفط في العراق وأهم المشـاكل التي تحيط به من ناحية ضـعف اسـتغلاله بالشـكل الأمثل باتجاه تصـنيعه إلى منتجات مكررة ومنتجات بتروكيماوية، وكذلك العمليات المتصـلة باستغلال الغاز المصـاحب لعمليات الإنتاج والذي يحرق هدراً، هذا من جانب، ومن جانب آخر إمكانية بناء صـندوق ثروة سـيادي بشـكل متوازي إلى جانب تصـنيع النفط، أو فيما إذا ظلت الاوضـاع على ما هي عليه. وبالآتي فأن عملية تعظيم منافع الاسـتغلال تقترب أكثر من هدفها. وعلى الرغم من الموقع الكبير للعراق في السـوق النفطية الدولية سـواء من حيث امتلاك الاحتياطيات النفطية أو الإنتاج النفطي الا أن القيمة المضـافة للنفط الخام لا تزال متواضـعة وهو ما يظهر واضـحاً في ضعف إمكانية صناعة التكرير والصناعات المرتبطة بها، فضلاً عن أن عدم استغلال الغاز الطبيعي.

الكلمات المفتاحية: قطاع النفط، صناعة التكرير، الغاز المصاحب، الصناديق السيادية.

Abstract:

The research is concerned with clarifying the reality of the oil sector in Iraq and the most important problems that surround it in terms of its poor exploitation in an optimal manner towards its manufacture into refined products and petrochemical products, as well as the operations related to the exploitation of gas associated with production operations, which burns waste, on the one hand, and on the other hand, the possibility of building a wealth fund Sovereign in parallel with the oil industry, or if the situation remains as it is. Thus, the process of maximizing the benefits of exploitation is getting closer to its goal. Despite Iraq's great position in the international oil market, whether in terms of possessing oil reserves or oil production, the added value of crude oil is still modest, which is evident in the weak potential of the refining industry and related industries, in addition to the lack of exploitation of natural gas.

Keywords: oil sector, refining industry, associated gas, sovereign funds.

المقدمة:

ترتكز عملية استغلال النفط الخام على الكيفية التي يتم فيها استثمار هذا المورد والذي يتسم بكونه سلعة استراتيجية ناضبة، وعلى الرغم من امتلاك العراق لإمكانيات نفطية وغازية كبيرة إلا أن عملية الاستغلال فيه تتسم بتواضعها وعدم تنوعها، إذ لا يزال البلد يعتمد بالدرجة الأساسية على إنتاج وتصدير النفط بصورته الخام في مقابل تواضع الصناعات النفطية اللاحقة، وبدرجة أكثر تحديداً صناعة التكرير بحكم ارتباطها الوثيق بعمليات الاستخراج، فضلاً عن صناعة الغاز الطبيعي الذي يتسم بكون النسبة الأكبر منه مصاحبة لعمليات استخراج النفط.

إن الاستغلال الأمثل للمورد النفطي إنما تتطلب بالدرجة الأساسية الاستفادة القصوى من القيمة المضافة لبرميل النفط عبر صناعتي التكرير والغاز وبما يسهم في تعظيم منافع الاستغلال وبالآتي الانعكاس الايجابي للقيم المضافة لبرميل النفط الخام المستخرج .

يحاول البحث تسليط الضوء على واقع استغلال النفط الخام في العراق ومعوقات ذلك والفرص المتاحة، وفي هذا السبيل يتم اقتراح استراتيجيتين، الإستراتيجية الأولى إنشاء صندوق سيادي عراقي لحفظ حقوق الاجيال يمول من الإيرادات الدولارية لوزارة المالية كنسبة من إجمالي الإيرادات قبل أن تحول إلى الدينار العراقي من قبل البنك المركزي. الإستراتيجية الثانية من خلال الذهاب نحو تصنيع النفط الخام عبر صناعة التكرير واستغلال الغاز المصاحب لعمليات الإنتاج لرفع منافع الاستغلال النفطي.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في أن العراق لا يزال يعتمد على مورده النفطي في تصديره بشكله الخام مما ادى إلى انخفاض القيم المضافة لاستغلاله وسوء استخدام موارده المالية، وفي هذا الإطار يندرج التساؤل الاتي: هل أن الجنوح نحو تصنيع النفط الخام وإنشاء الصناديق السيادية تؤدي إلى زيادة منافع النفط للاقتصاد الوطني؟

فرضية البحث: تستند فرضية البحث إلى مقولة فحواها(ان الاتجاه نحو زيادة تصنيع النفط الخام والبحث عن فرص لتصديره بشكل منتجات مكررة، وكذلك تحسين التصرف بإيرادات النفط الدولارية من خلال إنشاء صندوق سيادي، يؤدي ذلك إلى تعظيم منفعة المورد الريعي الوحيد)

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق عدة قضايا تتصل ببيان واقع قطاع النفط في العراق كصناعة استخراج وإنتاج وكصناعة تكرير ، كما يهدف إلى اقتراح اليات أو استراتيجيات لزيادة تعظيم منافع النفط للاقتصاد العراقي .

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول واقع قطاع النفط في العراق وتطوراته عبر حقب زمنية مختلفة، أما المبحث الثاني فقد سلط الضوء على أهم مؤشرات قطاع النفط في العراق مع بيان واقع صناعتي التكرير والغاز الطبيعي، فيما ركز المبحث الثالث على الإستراتيجيات المقترحة لتعظيم استغلال النفط من خلال تصنيعه وحسن التصرف في موارده.

المبحث الأول/ القطاع النفطي العراقي خلال حقب زمنية مختلفة

إن من أهم الظواهر التي تميز بها القرن العشرين هو التقدم السريع الذي حققته الصناعة النفطية الحديثة وأساليب احتكارها في العالم، بسبب أهميتها الاقتصادية الكبيرة والاستعمال الجديد لها في مختلف الأغراض الصناعية والتجارية والعسكرية.

وفي العراق فإن تأريخ ابتداء أعمال التنقيب يرجع إلى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر عندما كان العراق جزءاً من الدولة العثمانية، إذ شملت منطقة التنقيب ولاية الموصل وبغداد والبصرة عندما منح امتيازاً إلى شركة سكة حديد بغداد للبحث عن النفط والمعادن على جانبي الخط الحديدي المنوي انشاؤه آنذاك من اسطنبول إلى البصرة، ويتجلى في تاريخ اكتشاف النفط في العراق وتطور استغلاله وصناعته مدى اشتباك المصالح الدولية المختلفة ومدى تعقدها في الميادين الاقتصادية والسياسية والعسكرية في الشرق الأوسط **(سليمان، 1979: 63)**، عليه شهد القطاع النفطي العراقي تحولات عديدة يمكن تناولها على النحو الآتي:

1- **الامتيازات النفطية وسيطرة الشركات الأجنبية:** الامتيازات النفطية شكل من أشكال الاستثمارات النفطية ساد في الصناعة النفطية في ظل ظروف دولية سياسية واقتصادية حيث سيطرت الشركات السبع في العالم على أغلب المصالح والاستثمارات النفطية في بلدان العالم المنتجة للنفط الخام **(الهيتي، 2000: 98)**، ويعد العراق البلد الثاني في منطقة الخليج العربي الذي كان ينتج النفط قبل الحرب العالمية الثانية، وقد عرف الصراع على الامتيازات النفطية منذ الثلث الأخير من القرن التاسع عشر قبل أن تظهر إلى الوجود الحدود السياسية للعراق الحديث، وهذا ما أكده وليام يال (Wiiliam Yale) عندما بعث تقريراً إلى وزارة الخارجية الامريكية في 12 تشرين الثاني 1917 بان خبراء النفط في العراق يعدونه من أغنى البلدان الحاضنة للنفط على الأرض، وفي الاتجاه نفسه نادى (W.E.Perdew) عضو البعثة النفطية للولايات المتحدة في لندن في شباط 1919: أن وادي الرافدين مرشح لأن يصبح واحداً من أكبر حقول النفط في العالم **(ستيفرز، 2010: 203)**، وقد فسرت خطوات بريطانيا في استعجال انهاء الولاية على العراق وادخالها إلى عصبة الامم المتحدة بمباركتها في سنة 1932 كدولة مستقلة، وتوقيع المعاهدة العراقية- البريطانية سنة 1930 على انها محاولة بريطانية للانفراد بالنفط العراقي على أساس أنه تعامل تجاري بين دولتين مستقلتين، وبالفعل تم ذلك وعدل الامتياز النفطي في العراق جزئياً في نيسان 1932 وحزيران 1938 **(الرميحي، 1982: 130)**، لقد كانت هذه الاتفاقيات متشابهة في شروطها وعناصرها حيث شملت كل منها مساحات شاسعة تكاد تغطي كل أقليم الدولة المانحة للامتياز وحددت آجالها بمدد طويلة تصل إلى (75) سنة، هذه الامتيازات منحت الحقوق كافة اللازمة لإجراء العمليات النفطية في المنطقة إلى الشركة على سبيل الحصر لقاء تعهد الشركة بدفع أتاوة أو مبلغ مقطوع عن كل برميل يتم استخراجه وتصديره، وعند دراسة تاريخ هذه الامتيازات نجد أن العراق كان أول مسرح عربي لنشاط الشركات النفطية، فشهد العراق صراعاً بين مختلف الجهات ذات المصالح النفطية للحصول على حقوق امتياز عندما اعتقدت تلك الجهات أن لديه احتياطات نفطية مهمة، وعلى الرغم من أن البريطانيين حاولوا الاستيلاء على كامل حقوق الامتياز في العراق إلا أنهم اضطروا في النهاية تحت ضغط حلفائهم في اثناء الحرب إلى الموافقة على أن تحصل مجموعة من الشركات الأوربية والأمريكية على حصة من حقوق الامتياز النفطية في العراق أولاً، ثم في وقت لاحق في بعض البلدان الأخرى التي كانت فيما مضى أجزاء من الدولة العثمانية، وهكذا تم في العراق منح امتياز نفطي عام 1925 إلى "شركة النفط التركية" التي أخذت فيما بعد اسم "شركة نفط العراق" وقد توزعت أسهم هذه الشركة على النحو الآتي: 23.75% لكل من "شركة النفط الأنجلو-إيرانية" و"شركة البترول الفرنسية، ومجموعة رويال وتش/ شل وشركتي موبيل أويل واكسون معاً، و5% لمجموعة غولبنكيان (بارتكس) **(سليمان، 2009: 43)**، كما أن شركة نفط

العراق لم يسهم فيها رأس مال الوطني حيث استبعد من الكارتل النفطي، فالشركة كانت مسجلة في بريطانيا وكان يمثلها في بغداد أحد موظفيها من البريطانيين بمعنى انها كانت خارج سيطرة القوانين العراقية، ومع أن اتفاقيات الامتياز اعطت الحكومة العراقية الحق في تعيين مدير عراقي في مجلس مديري كل شركة إلاّ أن ذلك بقي حبراً على ورق، استمرت هذه الشركات بالعمل في العراق طيلة (25) عاماً أي منذُ اتفاقية عام 1925 وحتى عام 1952 وهي السنة التي عقدت فيها اتفاقية جديدة على أساس قاعدة مناصفة الأرباح بين الحكومة العراقية وشركات النفط **(حسن، 2007: 3)**.

2- **بداية تقويض سيطرة الشركات الأجنبية مع إصدار قانون رقم(80) لسنة1961:** بعد أن كانت السياسة النفطية في العراق تسيطر عليها الشركات الأجنبية منذُ العشرينات حتى انهيار النظام الملكي، حاولت الجمهورية العراقية ازالة الضرر الذي لحق بثروة العراق النفطية بسبب ممارسات شركة نفط العراق، عندها بدأت الحكومة مفاوضات مع تلك الشركات لحل القضايا المتعلقة التي كان من أهمها التخلي عن المساحات المشمولة بعقود الامتياز عدا المساحات التي كانت مستغلة من قبل شركات النفط فعلاً، إذ احتفظت الشركات بمساحات واسعة من الأراضي ذات الإمكانات النفطية الجيدة، ولما لم يتوصل الطرفان إلى أي اتفاق مقبول بشأن القضايا المتنازع عليها بسبب إصرار هذه الشركات على تجاهل مطالب الحكومة، أصدرت الحكومة العراقية في سنة1961 قانون رقم(80) الذي قلص مساحات العمليات النفطية الخاضعة للشركات الى(0.5%) من مساحة الامتياز النفطية، فاسترجعت المساحات الباقية لتصبح تحت تصرف الحكومة العراقية **(البياتي، 2007: 30)**، وبذلك أحكمت الحكومة سيطرتها على الأراضي غير المطورة فعلاً والتي شكلت(99.5%) من الأراضي الخاضعة للامتياز، فبرزت اهمية هذا القانون في انه يمثل خطوة اولى من هدف استراتيجي بعيد لسياسة العراق النفطية وهو تحرير الثروة الوطنية من السيطرة والاستغلال الأجنبي **(الهيتي، 2000: 325)**، ومن ثم تأسيس المؤسسات النفطية الوطنية العراقية التي تعمل بالملاكات العراقية لاستثمار الثروات الطبيعية، وقد اتسم هذا القانون بمزايا أهمها **(الياسري، 2010: 34)**:

- ❖ الاستثمار المباشر من قبل شركة النفط الوطنية للحقول غير المنتجة والأراضي التي يتوقع اكتشاف النفط فيها دون الحاجة إلى منح المستثمرين الأجانب عقود المشاركة طويلة الأجل خاصة في جنوب العراق.
- ❖ إجراء المسح الشامل للثروة النفطية دون الاقتصار على المسح في الأراضي العراقية، وإنما في المياه الأقليمية ايضاً.
- ❖ الموازنة بين الحاجة إلى الأموال والرغبة الوطنية في منع التصرف بالثروة النفطية من قبل الشركات، وعن طريق عقود عمل وعقود إدارة مع شركات أخرى لحساب شركة النفط الوطنية يتم التوسع في الإنتاج وزيادته وبتمويل من الشركات الدولية بقروض مالية تطفئ أرصدتها أو جزء منها بالنفط المنتج من تلك الحقول.
- ❖ تحقيق التكامل في الصناعة النفطية من خلال إنتاج النفط وتكريره ونقله وتصديره إلى الخارج ثم تسويقه عبر اتفاقيات طويلة الأجل أو بواسطة عقود تجارية وتأسيس صناعة بتروكيمياوية.

3- **تأميم النفط العراقي وما بعده لغاية 2003:** كانت محاولة إيران أيام محمد مصدق، تأميم شركة النفط الأنجلو-إيرانية في بداية الخمسينات، حدثاً عالمياً مهماً، وعلى الرغم من فشل المحاولة فقد كانت لها آثار سياسية بعيدة

المدى في البلدان المنتجة للنفط في الشرق الأوسط، فكان هذا الحدث بداية للتطورات السياسية التي حدثت في المنطقة والتي شددت على حق الدولة الدائم في السيادة على مواردها الطبيعية، كذلك الحال في الجزائر عندما عمدت الحكومة الجزائرية في حزيران 1967 إلى اتخاذ قرار سريع بوضع الشركات النفطية الأمريكية والبريطانية العاملة في الجزائر تحت إشراف الدولة، وفي ليبيا أممت حصة شركة النفط البريطانية في كانون الأول 1971 وبنسبة (50%) **(سليمان،132:2009)**.

في العراق كانت عملية التأميم من أهم التأميمات وأبعدها اثراً في منطقة الشرق الاوسط، إذ كان العراق أول بلد دخلته الشركات الأجنبية وأول بلد تخرج منه وكانت آبار النفط في كركوك أول مكان في المنطقة العربية تدفق منه النفط وأول الآبار التي اممت من قبل الحكومة العراقية، وعندما تأزمت العلاقة بين الحكومة والشركات النفطية (الامتيازية)، مارست تلك الشركات الضغط المالي على الحكومة عن طريق تخفيض الإنتاج من الحقول الشمالية، إذ كان ذلك المنفذ الوحيد لها والثغرة الوحيدة التي بقيت سائبة دون أن تحكمها اتفاقية, عندها عقدت جولات تفاوضية كثيرة لكن دون جدوى الا أن جاء في النهاية القرار بتأميم النفط العراقي في الأول من حزيران عام 1972**(حمادي، 1980: 99)**، فأنهت خمسة تأميمات بين العامين 1972–1975 الامتيازات النفطية في العراق بصورة نهائية، وبذلك اصبحت الصناعة النفطية في العراق بكاملها تحت اشراف الحكومة العراقية، وبعد نجاح عملية التأميم وعدم قدرة الشركات على الاستمرار عندها وقعت اتفاقاً مع الحكومة العراقية، قبلت بموجبه بشروط العراق وقد تضمن هذا الاتفاق ما يلي **(الهيتي، 329:2000)**:

- ❖ تدفع الشركات حوالي(141 مليون باون) للحكومة تسديداً للاستحقاقات المالية المتراكمة.
- ❖ تحصل الشركات على خمسة عشر طناً من النفط الخام مقابل التعويضات التي تطالب بها.
- ❖ موافقة الشركات على برنامج شركة نفط البصرة بحيث يصل الإنتاج السنوي إلى (801) مليون طن عام 1976.
- ❖ التنازل عن امتياز شركة نفط الموصل إلى الحكومة العراقية بدون تعويض.

وما هي الاّ سنوات قليلة حتى بدأ العراق يجني المنافع بعد عام 1973 من ارتفاع في أسعار النفط وتصاعد معدلات إنتاجه، ابتداءً من (1.9) مليون ب/ي عام 1973 لتصل ذروتها عام 1979 بمعدل (3.7) مليون ب/ي وذلك بفعل نقل الملكية إلى شركة النفط الوطنية العراقية **(فرانسن، 2006: 136)**.

4- **عقود التراخيص وفترة ما بعد عام 2003:** في هذه المرحلة من الصعوبة بمكان إجراء تحليل وتقييم دقيق منطقي وشامل للاتفاقيات النفطية التي عقدتها وزارة النفط ومجموعة الشركات الأجنبية النفطية العالمية في اطار ما يسمى بـ(جولات التراخيص النفطية) الأولى والثانية والغازية(الثالثة)، وهو ما يمكن توضيحه على النحو الآتي:

- ❖ **جولات التراخيص النفطية الأولى:** يمتلك العراق إمكانات كبيرة جداً من النفط الخام المخزون تحت الأرض والتي لم يتم تطويرها, بسبب الحروب التي مر بها والعقوبات الاقتصادية ومن ثم الاحتلال عام 2003، وما تبع ذلك من تعرض المنشآت النفطية الإستراتيجية لعمليات نهب وسرق سببت أضراراً كبيرة ربما فاقت في حجمها ومدياتها ما تعرضت له خلال الحرب العراقية–الإيرانية وحرب الخليج الثانية **(الزبيدي، 2007: 61)**، نتج عن ذلك كله انخفاض كبير في إنتاج النفط الأمر الذي أدى إلى توقيع وزارة النفط مع الشركات الأجنبية ما يعرف بعقود التراخيص أو ما يسمى في أوساط خبراء النفط في الوزارة بعقود الخدمة التي كان الهدف منها زيادة الإنتاج

وتطوير الحقول على وفق أفضل تقنيات الصناعة النفطية العالمية، ومن خلال هذه العقود تقدم الشركات خدماتها لقاء أجر متفق عليه مسبقاً يتم تسديده بالنقد أو من خلال كميات النفط **(العقابي، 2010: 57)**.

تم الإعلان عن الحقول النفطية المنتجة والمطورة في جولة التراخيص الأولى في 30/حزيران/2009 من قبل وزارة النفط وتضـــمنت هذه الجولة ثلاثة حقول نفطية (الرميلة، الزبير، غرب القرنة/المرحلة الأولى)، وعرضـــت هذه الحقول في إطار عقود الخدمات الفنية ولمدة(20) عاماً، وتعد هذه الحقول من الحقول العملاقة إذ يبلغ حجم الاحتياطي فيها ما يقارب(30) مليار برميل اي ما يعادل (21%) من الاحتياطي العراقي وبطاقة إنتاجية بلغت (1) مليون ب/ي، وكان قد قُبل أتحاد بقيادة شركة(BP) البريطانية ويضم شركة (CNPC) الصينية عقداً لتطوير حقل نفط الرميلة الذي يقدر حجم الاحتياطي فيه (17) مليار برميل، وبرســم يبلغ(2) دولار عن كل برميل اضــافي يتم إنتاجه، في حين قبل أتحاد بقيادة شــركة(Eni) الايطالية ويضــم كل من(Occidental) الأمريكية و(KOGAS) الكورية عقد تطوير حقل الزبير الذي يقدر حجم الاحتياطي فيه(4) مليارات برميل وبرسم(2) دولار ايضــاً، أما حقل غرب القرنة/المرحلة الأولى فيتم تطويره من قبل شـركتي (Exxon Mobil) الامريكية و(SHELL) الهولندية البريطانية وبرســم يبلغ(1.95) دولار ويبلغ حجم الاحتياطي فيه(8.7) مليار برميل **(الراوي، 2010: 19)**

❖ **جولات التراخيص النفطية الثانية:** شــملت اســتثمار وتطوير ســبعة حقول من مجموع عشــرة حقول مطروحة للاستثمار وهي:

جدول-1جولات التراخيص الأولى والثانية

الحقل	الشركة النفطية	الملاحظات
غرب القرنة/ المرحلة الثانية	(Luk oil) الروسية و(Stat oil) النرويجية	يبلغ حجم الاحتياطي فيه(13) مليار برميل، وبرســم بلغ(1.15) دولار للبرميل الواحد.
مجنون	(Shell) الهولندية و(PETRONAS) الماليزية	الهدف رفع الإنتاج الى(1.8) مليون ب/ي. وبرســم يبلغ(1.39) دولار
حلفاية	فاز بالترخيص كل من(CNPC) و(PETRONAS) و(TOTAL) الفرنسية	بلغ مقدار الرسم (1.40) دولار
الغراف	فــاز بــالترخيص لتطوير هــذا الحقــل كــل من(PETRONAS) و(JAPEX) اليابانية	بلغ مقدار الرسم (1.49) دولار
بدرة	تقدم اتحاد مكون من اربعة شــركات لتطوير هذا الحقل وهي(KOGAS وPETRONAS و Gas prom الروسية و TPAO التركية)	بلغ مقدار الرسم (5.50) دولار
القيارة	(Sonangol) الانغولية	بلغ مقدار الرسم (5) دولار
نجمة	(Sonangol) الانغولية	بلغ مقدار الرسم (6) دولار

المصدر: وزارة النفط, دائرة العقود والتراخيص, القسم القانوني، بيانات غير منشورة.

المبحث الثاني/ المؤشرات الرئيسة للقطاع النفطي العراقي

تعد فترة الســبعينات من القرن الماضــي العقد الذهبي للقطاع النفطي بمختلف مراحله، بدءاً من الاســتكشــاف والحفر وصــولاً إلى مرحلة الإنتاج الفعلي للنفط الخام، إذ اســتطاع العراق وبالاعتماد على شــركة النفط الوطنية عام 1979 من إنتاج ما يقارب الـــــ (3.7) مليون ب/ي، إلاّ أن عوامل عدة حالت دون تطويره أهمها(الحرب العراقية-

الإيرانية، حرب الخليج الثانية، العقوبات الاقتصـــادية، الاحتلال الامريكي)، إذ دُمرت البنى التحتية وجعلت هذا القطاع عاجزاً ليس فقط على رفع مســـتوى الإنتاج النفطي بل أصـــبحت التكنولوجيا التي يســـتخدمها في كل عملياته متقادمة ومتخلفة عندما أخذت معداته تعاني من الاندثار. وبهدف الإلمام بمؤشرات القطاع النفطي سيتم التركيز على:

أ- **احتياطيات النفط الخام:** يمتلك العراق احتياطيات نفطية كبيرة بلغت عام 2020 ما يقارب الـ (145) مليار برميل وهو بذلك يحتل المرتبة الرابعة عالمياً بعد كل من فنزويلا والسعودية وإيران على التوالي وكما مبين في الشكل-1.

الشكل-1الاحتياطيات النفطية الدولية لأهم ست دول لعام 2020 (مليار برميل، %)

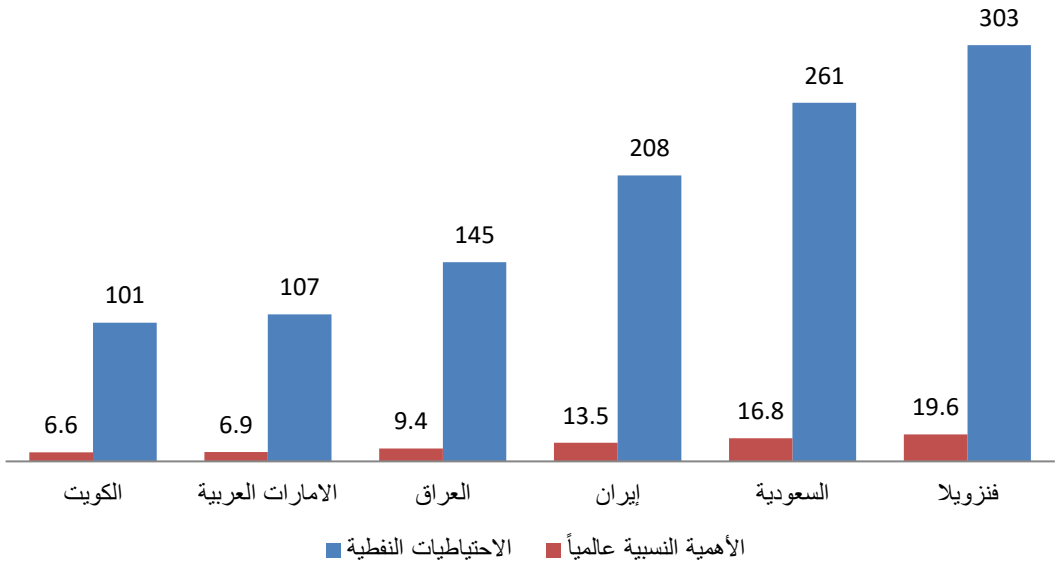

Source: OPEC. (2021). Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria.

هذا وقد شـــهدت الاحتياطيات النفطية في العراق زيادة ملحوظة خلال المدة (2004-2020) على الرغم من الثبات النســـبي لها للمدة (2004-2009) إذ بلغت (115) مليار برميل، ويرجع ســـبب ذلك إلى توقف أعمال التنقيب إلى ما قبل هذه المدة وبالتحديد منذ اندلاع الحرب العراقية- الإيرانية ومن ثم حرب الخليج الثانية، إذ لم يســـتطع العراق استئناف التنقيب بعد هاتين الحربين بسبب العقوبات الاقتصـادية والمقاطعة الدولية التي عاشـها البلد وبالآتي عدم وجود اي نشاط استكشافي أو مسوحات زلزالية، في حين ازداد الاحتياطي بعد عام 2009 إذا بلغ عام 2010 (143) مليار برميل، عندما أعلنت وزارة النفط العراقية زيادة كميات الاحتياطيات النفطية المثبتة بنحو (28) مليار برميل مقارنة بعام 2009، أي بنســـبة(24%) وذلك على لســـان وزير النفط العراقي الذي عزا تلك الزيادة إلى مســـاعدة الشـــركات النفطية الدولية العاملة في اثنى عشـــر حقلاً نفطياً وقد أســـهم كل من حقلي غرب القرنة والزبير بشـــكل كبير في رفع نســـبة الاحتياطي **(أوابك، 2010: 14)**، الشكل-2 يبين التوزع الجغرافي للاحتياطيات النفطية في العراق.

الشكل-2التوزع الجغرافي للاحتياطيات النفطية في العراق

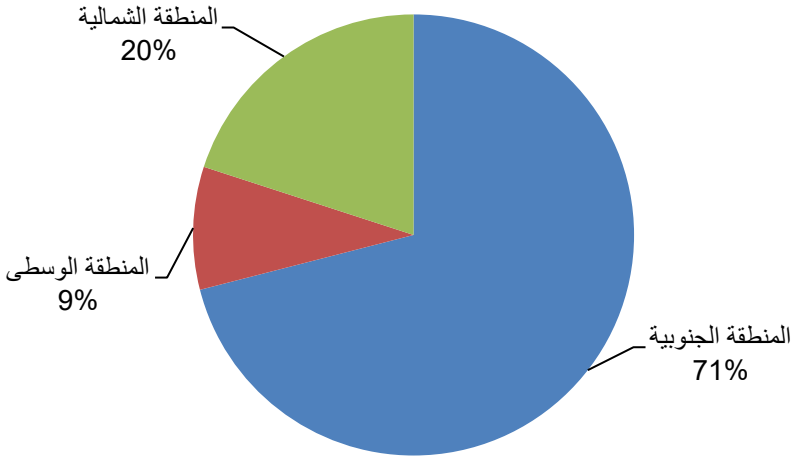

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على: اوابك. (2010). **نشرة شهرية صادرة عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول(اوابك)**, الكويت، السنة (36)، العدد(11)، ص14.

هذا وقد شهدت الاحتياطيات النفطية أعلى مستوى لها عام 2016 إذ بلغت (148) مليار برميل فخلال المدة (2012 –2016) بلغت الاكتشافات النفطية بحدود (9) اكتشافات في حين انخفضت الاكتشافات للمدة (2017–2020) إلى (3) اكتشافات فقط **(أوابك، 2020: 12)** ولهذا شهدت الاحتياطيات النفطية ثباتاً نسبياً بعد عام 2018، هذا وتجدر لإشارة إلى أن الاحتياطيات النفطية يمكن أن تزداد وبشكل كبير فيما لو تم تطوير النشاط الاستكشافي خاصة في منطقة الصحراء الغربية التي يعتقد انها تحتوي على أكثر من (100) مليار برميل, والشكل– 3 يبين تطور الاحتياطيات النفطية للمدة (2004–2020).

شكل– 3تطور الاحتياطيات النفطية للمدة (2004–2020) (مليار برميل)

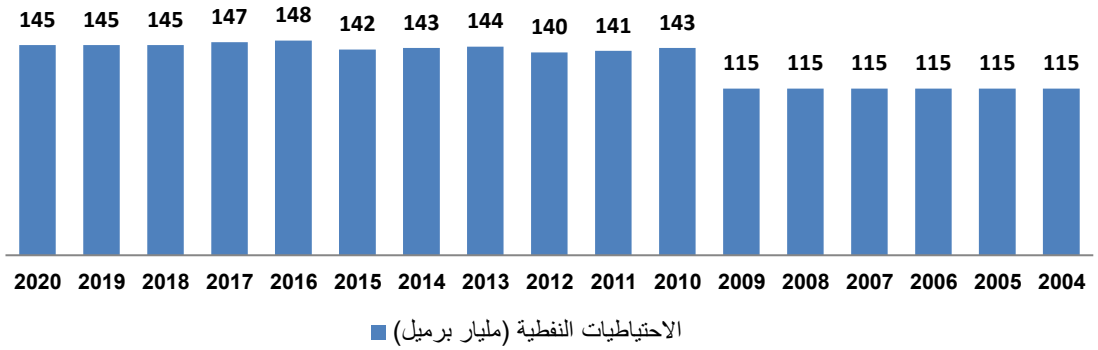

Source: OPEC. (2010,2017,2021). Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria.

ب– **إنتاج النفط الخام**: تاريخياً كان العراق ثاني البلدان الرئيسة المنتجة للنفط في منطقة الشرق الاوسط، إذ تم اكتشاف حقل نفطي صغير في "نفط خانة" عام 1923 وجرى الإنتاج فيه لغرض الاستهلاك المحلي، ثم تم اكتشاف حقل نفطي رئيس في كركوك عام 1927، لكن نظراً إلى أن هذه الحقول كانت بعيدة عن مرافئ التصدير فإن الإنتاج لم يبدأ فيها بكميات كبيرة الاّ في عام 1934.

خلال المدة (2004–2020) شهد الإنتاج النفطي زيادة ملحوظة خاصة بعد الانخفاض الكبير الذي شهده الإنتاج قبل عام 2003، بسبب تداعيات حرب الخليج الثانية ثم فرض العقوبات الاقتصادية، فضلاً عن استهداف المنشآت النفطية كافة الاستخراجية والتحويلية من منشآت إنتاج وخزن ونقل وتصفية وتصنيع غاز، فتوقفت عمليات التصدير عبر الموانئ كافة على الخليج العربي والبحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر، إذ توقفت بموجب قرارات الحظر الصادر من الامم المتحدة، باستثناء تجهيز الاردن بالشاحنات الحوضية بمعدل حوالي (80–90) الف ب/ي **(الجلبي، 2005: 13)**، هذا وتجدر الإشارة إلى انه حتى مع تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء وحتى عام 1998 لم يسمح البرنامج للعراق باستيراد المعدات والمكائن والادوات الضرورية للقطاع النفطي الأمر الذي أدى إلى الحاق الضرر بالحقول النفطية العراقية ومن ثم انخفاض إنتاجية هذا القطاع حيث بقيت عمليات الاستخراج والإنتاج تتم بأساليب تقليدية تعود إلى سنوات الستينات والسبعينات، مما أثر بشكل مباشر في ايذاء الآبار العاملة وتلف بطاناتها وتراجع الضغط الجوفي لها ومن ثم تراجع إنتاجيتها وضياع كميات هائلة من مخزوناتها. على هذا الأساس يلاحظ أن الإنتاج النفطي قد شهد زيادة ملحوظة خاصة بعد عودة العراق كعضو فاعل في منظمة الأوبك، إذ يحتل العراق المرتبة الرابعة عالمياً بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والسعودية وكما موضح في الشكل–4.

الشكل–4الإنتاج النفطي لأهم ست دول لعام 2020 (الف ب/ي، %)

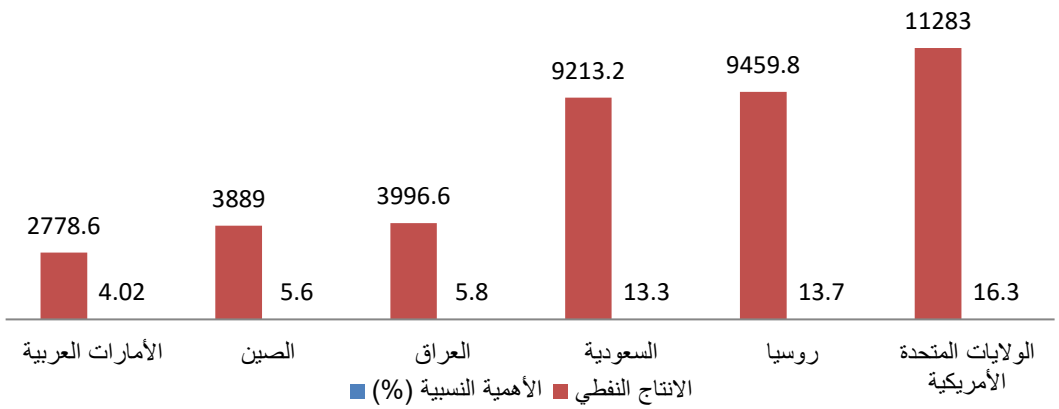

Source: OPEC. (2021). Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria.

ففي عام 2004 بلغ الإنتاج (2107100) ب/ي بعدها بدأ بالانخفاض حتى بلغ عام 2005 (1853200) ب/ي، ويرجع سبب ذلك إلى عمليات التخريب التي استهدفت انابيب نقل النفط الخام، بعدها بدأ الإنتاج النفطي بالارتفاع وبمعدلات طفيفة فبلغ عام 2010 (2358100) ب/ي، وكان أعلى مستوى له عام 2016 حيث بلغ الإنتاج (4647800) ب/ي. مع الاشارة إلى أن الزيادة والانخفاض في أغلب الاحيان كانت مصحوبة بمدى التزام العراق ببنود الاتفاقات مع منظمة الأوبك، بهدف المحافظة على استقرار أسواق النفط الدولية لاسيما في فترات التخفيض بهدف امتصاص الفائض النفطي الدولي وبما يضمن استقرار ودعم أسعار النفط في الأسواق الدولية، فضلاً عن تأثر الإنتاج النفطي بالصدمات التي تتعرض لها السوق الدولية منها على سبيل المثال لا الحصر تداعيات جائحة كورونا على السوق النفطية عندما التزم العراق باتفاق تحالف أوبك+، وكما موضح في الشكل–5 الذي يبين الإنتاج النفطي العراقي للمدة (2004–2020).

الشكل-5

الإنتاج النفطي العراقي للمدة (2004-2020)

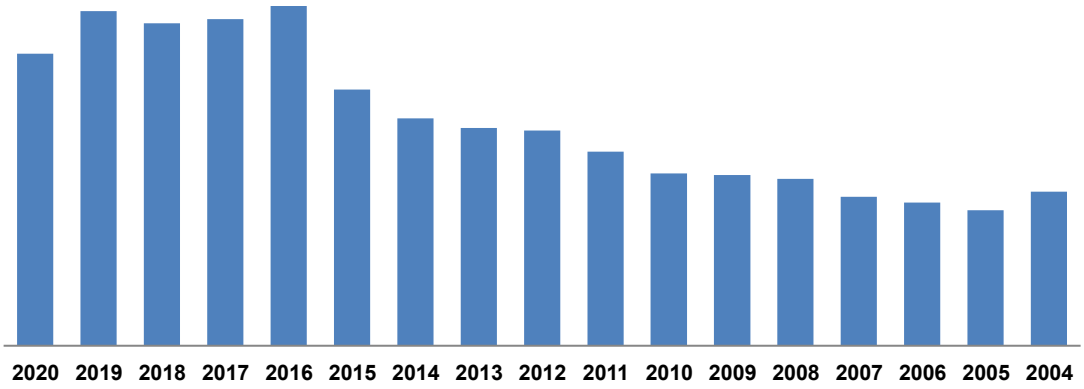

Source: OPEC. (2010,2017,2021). Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria.

وبشـــكل عام مهما بلغ الإنتاج من ارتفاع فهو لا يتناســـب مع احتياطات العراق النفطية البالغ (145) مليار برميل، إذ ما تزال نسبة الاستغلال للاحتياطيات النفطية متدنية جداً.

ج- **الصـــادرات النفطية:** شـــهدت صـــادرات القطاع النفطي في العراق زيادة ملحوظة خلال المدة (2004-2020)، خاصة وان الصادرات تعد من المؤشرات الرئيسة التي تقيس حجم التجارة الخارجية لاسيما على الاقتصاد العراقي في ظل الريعية التي تهيمن عليه، إذ نجد أن قيمة الصادرات النفطية إلى الصادرات الكلية تشكل نسبة كبيرة جداً في ظل الظروف الاعتيادية وغير الاعتيادية إذ بلغت كمعدل للمدة (2004-2020) (95%)، فضـــلاً عن أن مســاهمتها في (GDP) التي تصــل إلى حدود (65%) **(الزبيدي وعبد الكاظم، 2019: 22)**، وهذا مؤشــر يدل على عدم تنوع الاقتصـــاد والاعتماد الكبير على قطاع النفط دون اي مســـاهمة تذكر للقطاعات الأخرى. كما أن الاهمية النسبية للصادرات النفطية العراقية إلى الصادرات الدولية قد ارتفعت من (6.3) عام 2004 إلى (8.2%) عام 2020. كما ويحتل العراق المرتبة الثالثة عالمياً بعد كل من السعودية وروسيا وكما موضح في الشكل-6.

الشكل- 6الأهمية النسبية للصادرات النفطية لأهم ست دول (%)

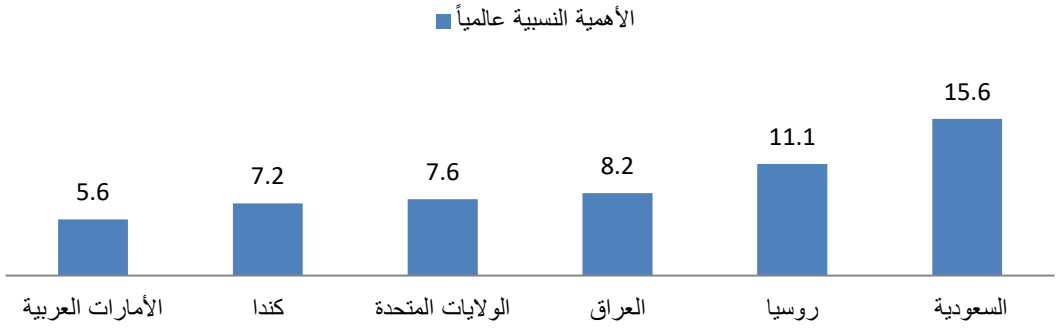

Source: OPEC. (2021). Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria.

مع الإشـارة إلى أن معظم الكميات المسـتخرجة من النفط الخام تخصـص للتصـدير خاصـة وان المصـافي العراقية لا تستخدم سوى (25%) من إجمالي الإنتاج النفطي بسبب تواضع قدراتها الإنتاجية ومن ثم عدم قدرتها في سد حاجة الطلب المحلي من المنتجات، والشكل-7 يبين حجم الصادرات النفطية في العراق للمدة (2004-2020).

الشكل-7

حجم الصادرات النفطية في العراق للمدة (2004-2020) (الف ب/ي)

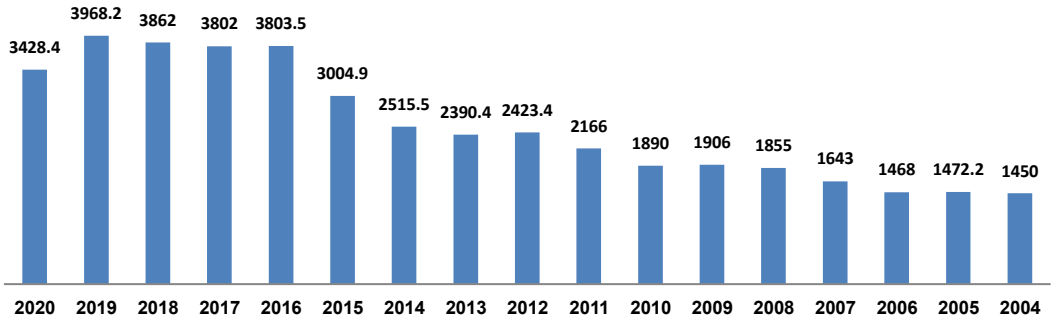

Source: OPEC. (2010,2017,2021). Annual Statistical Bulletin, Vienna, Austria.

المبحث الثالث

ممكنات تعظيم منافع استغلال النفط الخام

على الرغم من المزايا الكبيرة التي يتسم بها قطاع النفط في العراق عبر امتلاكه لأضخم الاحتياطيات النفطية إلى جانب انخفاض الكلفة الإنتاجية للنفط وانخفاض معدلات الاستخلاص من الاحتياطي التي تبلغ (0.65%) مقارنة مع معدلات تصل إلى (8%) في دول أخرى لاسيما الدول المتقدمة ذات المخزونات النفطية الكبيرة، الا أن اعتماد العراق فقط على إنتاج النفط بصورته الخام أدى إلى ضياع في القيمة المضافة المتأتية منه خاصة على صعيد قطاعي التصفية والغاز الطبيعي، إذ لا يزال واقع كلا القطاعين يعاني من التدهور الكبير وهو ما يمكن توضيحه على النحو الآتي:

1- تحليل واقع قطاعي التصفية والغاز الطبيعي في العراق

أ- **واقع قطاع التصفية:** تبرز الأهمية الاقتصادية لصناعة التصفية من خلال تحقيقها للقيمة المضافة من عمليات التكرير بدل التصدير الكامل للنفط بصورته الخام، حيث تزداد القيمة المضافة لبرميل النفط الخام عند تحويله من الحالة الخام إلى منتجات تصل إلى أكثر من 2500 منتج مكرر **(EPA, 2015:1)**، تبدأ من الغاز المسال وتنتهي بالشمع والأسفلت، وبما ينعكس على نمو مجمل الاقتصاد الوطني **(احمد وكامل،2013: 29)**، الا أن طاقة قطاع التصفية لا تزال متواضعة إذا ما قورنت ببعض الدول خاصة ذات الظروف المشابهة للعراق، إذ بلغت الطاقة التصميمية للمصافي في عام 2020 بحدود (828) الف ب/ي وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل-8 الذي يبين الطاقة التصميمية في العراق لعام 2020.

الشكل-8الطاقة التصميمية للمصافي في العراق لعام 2020 (الف ب/ي)

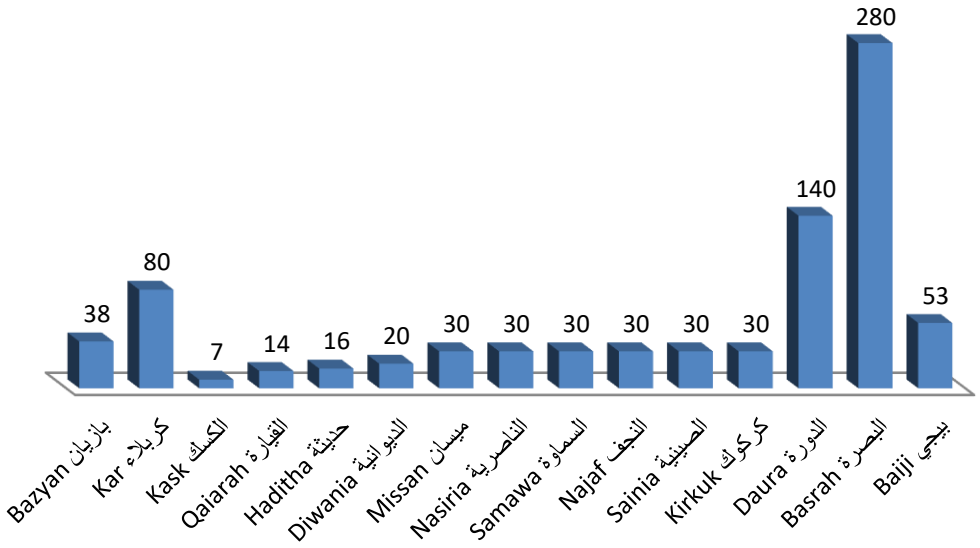

Source: OPEC.(2021) Annual Statistical, Vienna, Austria, P34.

يلاحظ من الشكل انه وعلى الرغم من امتلاك العراق لـ (15) مصفى للتكرير الا أن العديد من هذه المصافي لا يزال دون مستوى طاقته التصميمية ولأسباب عديدة لعل أهمها تقادم المعدات وعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية الحديثة، مما سبب في حدوث عجز كبير في تجهيز المنتجات النفطية وبالآتي اللجوء للاستيراد لاسيما مادة البنزين، وعلى الرغم من الزيادة المتحققة في الإنتاج بعد عام 2018 بعد اضافة الطاقة الإنتاجية لبعض المصافي الا أن العجز لا يزال مستمر إذ بلغ عام 2020 ما مقداره (58) الف ب/ي مع الاشارة إلى أن الواردات من المنتجات النفطية بلغت في عام 2020 ما يقارب الـ (76.7) الف ب/ي(**أوابك، 2021: 28**)، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول-2 الذي يبين الإنتاج والاستهلاك للمنتجات النفطية ومقدار العجز والفائض للمدة (2004-2020).

الجدول-2إجمالي إنتاج واستهلاك المنتجات النفطية ومقدار الفائض والعجز للمدة (2004-2020) (الف ب/ي)

السنة	إجمالي الإنتاج	إجمالي الاستهلاك	الفائض أو العجز
2004	502.4	420.4	82
2005	476.9	406.4	70.5
2006	484.1	296.9	187.2
2007	319	251.8	67.2
2008	447	322	125
2009	456.1	352.4	103.7
2010	536.6	368.3	168.3
2011	553.8	521.5	32.3
2012	559.9	569.5	-9.6
2013	347.3	584.5	-237.2
2014	386.3	486.1	-99.8
2015	407.8	465.1	-57.3

2016	411.5	485.7	-74.2
2017	483.9	617.6	-133.7
2018	580.3	685.8	-105.5
2019	614.6	679.5	-64.9
2020	533.5	591.5	-58

المصدر: أوابك، التقرير الإحصائي السنوي، الكويت، السنوات (2008، 2017،2011، 2021).

ب- **واقع قطاع الغاز الطبيعي**: يمتلك العراق احتياطيات غازية كبيرة قدرت في نهاية عام 2020 بحدود (3820) مقمق، ويتوزع الاحتياطي إلى (70%) غاز مصاحب و(20%) غاز حر و(10%) قبب غازية **(محمد، 2015: 179)**، بالآتي يشكل الغاز الطبيعي بنوعه المصاحب للإنتاج النفطي مشكلة كبيرة لاسيما وأن زيادة الإنتاج يصاحبها زيادة في كمية الغاز المحروق وبالآتي كبر حجم الخسارة الاقتصادية لقيمته، فضلاً عن الغاز الطبيعي المهدور في التشغيل نتيجة التقادم التكنولوجي وعدم امتلاك الامكانيات لمعالجة الغاز الطبيعي لاسيما المصاحب منه. والشكل-9 يبين الغاز الطبيعي المنتج والمحروق ونسبة الاخير منه إلى المنتج للمدة (2004-2020).

شكل-9الغاز الطبيعي المحروق كنسبة من الإنتاج الكلي

للمدة (2004-2014) (مقمق) (%)

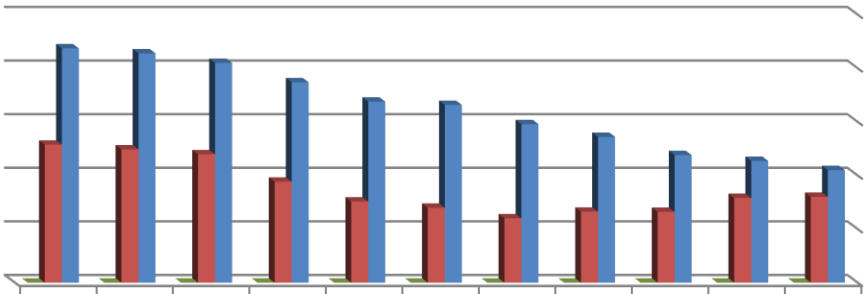

	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
الغاز الطبيعي المنتج	21853	21390	20496	18692	16885	16577	14781	13596	11900	11350	10500
الغاز الطبيعي المحروق	12871	12431	11975	9412	7573	6984	6005	6621	6600	7900	8000
نسبة الغاز المحروق الى المنتج	59%	58%	58%	50%	45%	42%	41%	49%	55%	69%	76%

Source: OPEC. (2008, 2017, 2021) Annual Statistical, Vienna, Austria.

يلاحظ من الشكل إلى أن الغاز المحروق لا يزال يشكل نسبة كبيرة جداً من الغاز المنتج إذ لا تزال النسبة تتجاوز حدود (50%) وهو ما يؤشر حالة عدم الاهتمام بهذا المورد وبالآتي فقدان العراق لإيرادات كان يمكن أن تدعم الاقتصاد الذي يعتمد بشكل كبير على إنتاج وتصدير النفط الخام، خاصة وأن العديد من الدول المنتجة للغاز اخذت تعتمد التطورات التكنولوجية من مثل تطبيق تقنية تحويل الغاز إلى سوائل GTL (Gas To Liquids) التقنية التي تمتلك القدرة على تحويل الغاز الطبيعي المنتج إلى مشتقات هيدروكربونية قابلة للنقل بسهولة عبر الأنابيب أو بواسطة الناقلات الاعتيادية وبتكاليف أقل إذا ما قورنت بتكاليف ضخه كغاز بالأنابيب أو تبريده وضغطه أو كبسه ومن ثم نقله، كما أن هذه التقنية توفر الإمكانيات الاقتصادية لتطوير عمليات حقول الغاز الطبيعي البعيدة وبشكل خاص

الصغيرة منها التي تعد قليلة الأهمية اقتصادياً بسبب بعدها عن أسواق الاستهلاك يضاف إلى ذلك فأن هذه التقنية تحد من الحاجة إلى حرق الغاز الطبيعي المصاحب للإنتاج النفطي وبالآتي تؤدي إلى تحويل نسبة مهمة من الاحتياطيات الغازية وإنتاج مئات المليارات من براميل السوائل من المشتقات النفطية **(الشالجي ومحمد، 2007: 19)**.

2- فرص تعظيم منافع استغلال النفط الخام العراقي:

في ظل الواقع النفطي وفي سبيل تعظيم منافع هذه السلعة الوحيدة والناضبة، فأنه يتم اقتراح استراتيجيتين في ظل سيناريوهين، السيناريو الأول هو من خلال الاتجاه نحو المزيد من تصنيع النفط الخام واستغلال الغازات المصاحبة . أما السيناريو الثاني، في حال بقاء الوضع على حاله ولم يتم استغلال النفط الخام عبر المزيد من تصنيعه، فيتمثل بالشروع في إنشاء صندوق ثروة سيادي. وكما يأتي:

أ- توسيع طاقات تصفية النفط الخام وزيادة استغلال الغاز الطبيعي المهدور والمحروق والمصاحب لعمليات إنتاج النفط الخام. ويأتي ذلك من خلال تبني خطة طموحة من أجل تخصيص مبالغ مالية ضخمة والاستعانة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا المجال. ويندرج في هذا السياق العمل على:

- ❖ توسيع طاقات التصفية من أجل سد العجز الحالي والذي يكون بحدود 60 الف برميل/ يوم، والانتقال إلى إنتاج فائض في المنتجات النفطية يذهب جزء منه إلى التصدير، والجزء الآخر يذهب كمادة اولية للصناعات النفطية اللاحقة.
- ❖ توسيع صناعات البتروكيماويات والتي تعتمد على الفوائض من صناعات التصفية من المشتقات الأساسية (البنزين، النفط الابيض، زيت الغاز أو الكاز) وكذلك من المشتقات غير الأساسية أو العرضية (زيت الوقود ، النافثا ، وغيرها). إذ إن هذه الصناعات مهمة لرفد السوق المحلي بالكثير من المصنوعات اهمها مواد البلاستيك واللدائن والأصباغ والمنظفات والحوامض وغيرها الكثير ، مما يجنب البلد الاعتماد على الاستيراد لجزء مهم من هذه المنتجات، والمحافظة على العملات الصعبة من الخروج في مجالات استهلاكية.
- ❖ زيادة الاستثمار في منشآت استغلال الغاز المصاحب لعمليات إنتاج النفط، وذلك بالاستفادة من تقنيات تسييله(GTL) ونقله للاستفادة منه في رفد السوق المحلية من غاز الطبخ أو تصديره كفوائض غازية والاستفادة في تحسين العناية بالبيئة.

ب- إنشاء صندوق ثروة سيادي عراقي، وصناديق الثروة السيادية هي حسب تعريف مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية، على أنها صناديق استثمار أو ترتيبات ذات أغراض محددة تملكها الحكومة العامة لصناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية كلية، وهي تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو ادارتها لتحقيق أهداف مالية. ويستبعد من ذلك الاحتياطيات من النقد الأجنبي لدى السلطة النقدية، والاصول التي تدار لصالح الافراد **(حسن لطيف،2013 :35)**. وتتنوع صناديق الثروة السيادية إلى عدة انواع منها **(نبيل بوفليح ،2009 :99)**:

- ❖ بحسب مجال عملها إلى صناديق محلية وأخرى دوية النشاط.
- ❖ بحسب مواردها إلى صناديق ذات أساس تمويلي نفطي وأخرى غير نفطية.
- ❖ بحسب استقلاليتها إلى صناديق سيادية حكومية وأخرى غير حكومية مستقلة تخضع لرقابة ومساءلة البرلمان والراي العام.

❖ بحسب وظيفتها إلى صناديق ادخارية وأخرى استثمارية.

وفي هذا السبيل يتم اقتراح إنشاء صندوق ثروة سيادي عراقي وينظم ذلك بقانون يسمى (الصندوق الوطني العراقي) يمول من عائدات النفط بشكل مباشر عن طرق تحويل نسبة سنوية معينة (كأن تكون 5-10%) من متحصلات وزارة المالية الدولارية قبل تحويل كامل الحصيلة الدولارية إلى دينار عراقي من خلال مبادلته مع البنك المركزي العراقي، بحيث لا تدخل حساباته في الموازنة العامة للحكومة، وتشرف عليه هيئة مستقلة عن الحكومة من ذوي الاختصاص والسمعة في مجال عملهم ، وتخضع لرقابة البرلمان والرأي العام. ويتم التصرف بأصوله بثلاثة اتجاهات هي:

(1) استثماري بمختلف الادوات المالية محليا ودوليا.

(2) تمويلي من خلال تمويل المشاريع الوطنية الإستراتيجية كالموانئ والمطارات ومحطات توليد ونقل الطاقة والانفاق وغيرها.

(3) تعزيز الموازنة العامة للحكومة أو الاحتياطي الأجنبي للبنك المركزي في الحالات الطارئة والاستثنائية .

الاستنتاجات:

1- تواضع الصناعة النفطية في العراق من ناحية التكرير واستغلال الغاز المصاحب والبتروكيماويات، واقتصارها فقط بنسبة كبيرة جداً على عمليات الإنتاج والتصدير للخارج بشكل نفط خام.

2- تحتل الاحتياطيات النفطية العراقية المركز الرابع عالمياً حتى عام 2020، كما يحتل المركز ذاته بالنسبة للإنتاج النفطي ولنفس العام المذكور، وقد توضح أن الإنتاج النفطي العراقي لا يتناسب مع حجم الاحتياطات الضخمة له والتي يمكن أن تتيح له ايرادات تتناسب مع حاجته إلى التنمية.

3- تسهم الصادرات النفطية بالنسبة العظمى من إجمالي الصادرات العراقية حيث تشكل ما نسبته 95%، كما إنها تسهم بحدود 65% من الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يؤشر إلى احادية الاقتصاد العراقي وريعية موارده، فضلاً عن اختلال هيكل الصادرات.

4- تتسم صناعة التكرير بتواضعها وتقادم وحدات إنتاجها، وعلى الرغم من الاضافات الجديدة للطاقات القديمة إلا أن الطاقات الإنتاجية لازالت دون مستوى إشباع الطلب المحلي لكثير من مشتقات النفط، مما اضطر العراق إلى استيراد المشتقات بما يتناسب مع يتناسب مع كميات العجز التي تظهر لديه .

5- لا تزال عمليات إنتاج الغاز الطبيعي مصحوبة بهدر كميات كبيرة منها وعدم استغلالها استغلالاً امثلاً، إذ ما يقرب من 50% من الغاز المصاحب يتم حرقه وهذا يعتبر تبديدا صريحا للثروة البترولية العراقية وعدم استغلالها استغلالاً امثلاً مالياً وبيئياً واستدامياً.

التوصيات:

1- زيادة الاهتمام بتصنيع النفط الخام من خلال تحويله إلى مشتقات نفطية ومنتجات بتروكيماوية وتغطية حاجة السوق المحلي من هذه المنتجات وإيجاد منافذ لتصدير الفائض إلى الخارج من أجل الحصول على العملات الصعبة.

2- العمل على بناء صندوق ثروة سيادي تخصص موارده بنسبة معينة من مجمل الإيرادات النفطية السنوية قبل دخولها الموازنة العامة ويتم التصرف بموارده في مجالات ثلاثة هي الاستثمار في الاوراق المالية المحلية والدولية ، وتمويل المشاريع الوطنية الإستراتيجية ، وتجسير عجوزات الموازنات العامة واحتياطيات الصرف الأجنبي في الحالات الطارئة والاستثنائية.

3- حث البرلمان العراقي على تشريع قانون خاص بصندوق الثروة السيادي (الصندوق الوطني العراقي) والمصادقة عليه وتضمينه كل ما من شأنه أن يرصن ادارته وآليات التصرف بموارده من خلال هيئة مستقلة تنتخب دوريا لهذا الغرض من ذوي الاختصاص والمشهود بكفاءتهم يتم اقترحهم من الوزارات والجامعات المختلفة.

4- العمل على امتلاك شركات وطنية خاصة بالتصدير وبناء الطاقم الخاص بها ودراسة منافذ التصريف العالمية المتعلقة بالمشتقات النفطية والبتروكيماويات من أجل تهيئة المسائل المتصلة بالتصدير مستقبلا حينما يكون هناك فوائض في إنتاج المشتقات.

5- محاولة تشجيع القطاع الخاص ليقوم بعمليات الإنتاج التي تستخدم المنتجات البتروكيماوية كمواد اولية ووسيطة من أجل الاستفادة القصوى وخلق حالة الارتباطات الصناعية الأمامية والخلفية المفضية إلى تعزيز النمو وامتصاص اليد العاملة.

المصادر:

أولاً/ المصادر العربية:

1- أحمد، مالك عبد الحسين وكامل، ميادة رشيد. (2013). **الآثار الاقتصادية والبيئية لصناعة وتكرير النفط دراسة تطبيقية في شركة مصافي الجنوب (شركه عامة)**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة ، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (9)، العدد (34).

2- أوابك. (2010). **نشرة شهرية صادرة عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول(اوابك)**, الكويت، السنة (36), العدد(11).

3- أوابك. (2008، 2011، 2014، 2021). **التقرير الإحصائي السنوي**، الكويت.

4- الجلبي، عصام. (2005). **صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق**، بيروت، اعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول مستقبل العراق.

5- البياتي، علي هزاع. (2007). **شركة نفط الشمال الوريث الوطني لشركة نفط العراقIPC**، اخبار النفط والصناعة، العدد(430)، السنة(37).

6- الراوي، احمد عمر. (2010). **التراخيص النفطية ودورها في مستقبل الصناعة النفطية بالعراق**، مركز المستنصرية للدراسات العربية الدولية، مجموعة البحوث المشاركة بالمؤتمر العلمي السادس للمركز المنعقد للفترة 22- 23 مايس.

7- الرميحي، محمد. (1982). **النفط والعلاقات الدولية (وجهة نظر عربية)**، الكويت، عالم المعرفة.

8- الزبيدي، حسن لطيف. (2007).**النفط ودورة في بناء العراق: رؤية مستقبلية**، بغداد، مجلة دراسات اقتصادية، العدد(19)، السنة السابعة، بيت الحكمة.

9- الزبيدي، رشا سالم وعبد الكاظم، زينة شاكر. (2019). **الإنتاج والصادرات النفطية في العراق للمدة (1990-2016)**، جامعة واسط، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (1)، العدد (34).

10- الشالجي، وسام قاسم وجواد، اميره محمد. (2007). **تقنية تحويل الغاز إلى سوائل GTL (مستقبلها ومردودها الاقتصادي وأثرها على صناعة النفط، النفط والتعاون العربي**، الكويت، المجلد(33)، العدد(121)، اوابك.

11- العقابي، فاضل جمعة جبر. (2010). **دراسة تحليلية لعقود تطوير المشاريع النفطية في العراق**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة واسط، المجلد(1)، العدد(3).

12- الهيتي، احمد حسين. (2000). **اقتصاديات النفط**، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة.

13- الياسري، احمد جاسم جبار. (2010). **النفط ومستقبل التنمية في العراق**، بيروت، العارف للمطبوعات.

14- حسن، اسعد محمد. (2007). **الاحتكارات النفطية في العراق (قراءة في التاريخ والإستراتيجية)**، الحوار المتمدن، العدد(2094).

15- حسن لطيف كاظم واخرون.(2013). **أشكالية الدور التنموي لصناديق الثروة السيادية مع اشارة خاصة إلى إمكانية إنشاء صندوق سيادي في العراق** ، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة ، العدد(30) .

16- حمادي، سعدون. (1980). **مذكرات وأراء في شؤون النفط**، بيروت، دار الطليعة.

17- ستيفرز، وليم. (2010). **السيادة والنفط (العراق- تركيا- والنظام الدولي الانكلو-امريكي 1918-1930)**، **ترجمة:** علي البديري، بغداد، بيت الحكمة، سلسلة كتب (25).

18- سليمان، حكمت سامي. (1979). **نفط العراق (دراسة اقتصادية سياسية)**، بغداد، دار الرشيد للنشر.

19- سليمان، عاطف. (2009). **الثروة النفطية ودورها العربي (الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي)**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

20- فرانسن، هيرمان. (2006). **مستقبل النفط العراقي في سوق الطاقة العالمية: الخيارات الإستراتيجية بعد الحرب، نفط الخليج بعد الحرب على العراق(استراتيجيات وسياسات)**، أبو ظبي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

21- محمد، إيهاب عباس. (2015). **تحليل الأبعاد الاقتصادية لصناعة الغاز الطبيعي في العراق**. جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد (20).

22- نبيل بو فليح ، (2010)، **دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الازمة المالية والاقتصادية العالمية**، بحوث اقتصادية عربية ، العدد (49) .

2- **المصادر الإنجليزية:**

1- EPA.(2015). **Petroleum Refining**, AP 42, Fifth Edition, Volume I, U.S. Environmental Protection Agency.

2- OPEC. (2008, 2017, 2021) .**Annual Statistical Bulletin**, Vienna, Austria.